مجلـــة كليـــة التربيـــة طرابلـــس

Journal of the Faculty of Education Tripoli

التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم دراسة تحليلية في التأويل والتعليل والخلاف

د. عبد المنعم امحمد عبد القادر علي
دكتوراه دراسات لغوية، أستاذ مساعد، عضو هيئة تدريس بالهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا
Dr. Abdul Monem Muhammad Abdul Qadir Ali
Faculty Member, Libyan Authority for Scientific Research
Tripoli / Libya
a5o4bid2@gmail.com

Article history
Received: 03 Aug 2026 Accepted: 14 Aug 2026 Published: 19 Aug 2026

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم من خلال تحليل ثلاثة محاور رئيسة، هي :التأويل النحوي، والتعليل النحوي، والخلاف النحوي، للكشف عن أثرها في توجيه الإعراب، وبيان منهج معربي القرآن في تفسير التراكيب القرآنية وترجيح الأوجه النحوية.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع الإفادة من المنهج المقارن في عرض آراء المدارس النحوية ومناقشتها، وقد أظهرت النتائج أن كتب إعراب القرآن الكريم لم تقتصر على بيان الأوجه الإعرابية، بل مثلت ميدانًا علميًا لتطبيق القواعد النحوية، وإبراز مناهج النحويين في التأويل والتعليل والترجيح بين الأقوال ، كما بينت الدراسة أن التوجيه النحوي فيها استند إلى مراعاة دلالة السياق، والقياس، والسماع، مع الإفادة من اختلاف المذاهب النحوية في بناء توجيهات إعرابية متعددة دون الإخلال بالمعنى القرآني ، وانتهت الدراسة إلى أن كتب إعراب القرآن الكريم تمثل مصدرًا أصيلًا لدراسة التوجيه النحوي، وتكشف عن التكامل بين النحو والتفسير في خدمة النص القرآني، وعن إسهامها في تطور الفكر النحوي العربي.

الكلمات المفتاحية: التوجيه النحوي، إعراب القرآن الكريم، التأويل النحوي، التعليل النحوي، الخلاف النحوي، معربو القرآن.

Grammatical Orientation in the Books of Qur'anic Parsing: An Analytical Study of Interpretation, Justification, and Grammatical Disagreement

A B S T R A C T:

This study examines grammatical guidance in the books of Qur'anic syntax (Iʿrāb al-Qurʾān) through three major dimensions: grammatical interpretation (taʾwīl), grammatical justification (taʿlīl), and grammatical disagreement (khilāf). It aims to reveal their role in directing grammatical analysis and to identify the methodology adopted by Qur'anic grammarians in explaining Qur'anic structures and preferring one grammatical interpretation over another. The study employs a descriptive-analytical approach, supported by a comparative method in discussing the views of different grammatical schools. The findings demonstrate that the books of Qur'anic syntax go beyond explaining grammatical inflection; they constitute an important field for applying grammatical principles and for illustrating the methods of interpretation, justification, and preference among competing grammatical views. The study also shows that grammatical guidance in these works is based on contextual meaning, analogy (qiyās), and authentic linguistic transmission (samāʿ), while benefiting from the diversity of grammatical schools without compromising the intended Qur'anic meaning. The study concludes that the books of Qur'anic syntax are a primary source for investigating grammatical guidance and highlight the close relationship between Arabic grammar and Qur'anic exegesis in the development of Arabic grammatical thought.

Keywords: Grammatical Guidance; Qur'anic Syntax (Iʿrāb al-Qurʾān); Grammatical Interpretation; Grammatical Justification; Grammatical Disagreement; Qur'anic Grammarians.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، أفصح العرب لسانًا، وأبلغهم بيانًا، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُعدُّ القرآن الكريم المصدر الأصيل الذي استند إليه علماء العربية في استنباط القواعد النحوية وتقعيدها، إذ مثّل نصُّه الكريم الميدان الأوسع لتطبيق القواعد، واختبار سلامتها، والكشف عن أسرار التراكيب العربية ودقائقها. ومن هذا المنطلق نشأت كتب إعراب القرآن الكريم بوصفها من أبرز المصنفات النحوية التطبيقية، فلم تقتصر على بيان الوظائف الإعرابية للألفاظ والتراكيب، بل تجاوزت ذلك إلى مناقشة مذاهب النحويين، وتعليل الأحكام، وترجيح الأوجه الإعرابية المختلفة، مستندةً إلى القياس والسماع ودلالة السياق، مما جعلها تمثل سجلًا علميًا مهمًا لتطور الفكر النحوي في خدمة النص القرآني.

ويُعدُّ التوجيه النحوي من أهم القضايا التي عنيت بها هذه الكتب؛ إذ يقوم على اختيار الوجه الإعرابي الأرجح للتراكيب المحتملة في ضوء أصول العربية وقواعدها، مع الاستناد إلى القرائن اللغوية والسياقية، وما يقتضيه المعنى. وقد اعتمد أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في بناء توجيهاتهم على وسائل متعددة، كان أبرزها التأويل النحوي، والتعليل النحوي، والخلاف النحوي، وهي أدوات منهجية أسهمت في تفسير التراكيب القرآنية، وترجيح الأوجه الإعرابية، وإثراء الدرس النحوي.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت كتب إعراب القرآن الكريم، فإن معظمها انصرف إلى دراسة جهود معربٍ بعينه، أو تحقيق كتاب من كتب الإعراب، أو معالجة قضية نحوية جزئية، في حين لم تحظَ قضية التوجيه النحوي بدراسة تحليلية تجمع بين التأويل والتعليل والخلاف النحوي في إطار واحد، يكشف عن منهج أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم في بناء التوجيهات الإعرابية وترجيحها.

وتكمن مشكلة البحث في الكشف عن الأسس المنهجية التي قامت عليها التوجيهات النحوية في كتب إعراب القرآن الكريم، ومدى إسهام التأويل والتعليل والخلاف النحوي في توجيه الإعراب وتفسير النص القرآني، وينبثق عن ذلك السؤال الرئيس الآتي:

كيف أسهمت كتب إعراب القرآن الكريم في بناء التوجيه النحوي من خلال التأويل والتعليل والخلاف النحوي؟

ويتفرع عنه عدد من التساؤلات، من أهمها:

- ما أبرز صور التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم؟
- وما الأسس التي اعتمدها معربو القرآن في التعليل النحوي؟
- وكيف تعاملوا مع الخلاف بين المدارس النحوية في توجيه الإعراب؟
- وما أثر هذه الأدوات في ترجيح الأوجه الإعرابية وتفسير النص القرآني؟

وتتجلى أهمية البحث في أنه يبرز التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم بوصفه منهجًا علميًا متكاملًا، ويكشف عن أثر التأويل والتعليل والخلاف النحوي في بناء التوجيهات الإعرابية، كما يسهم في إبراز القيمة العلمية لكتب إعراب القرآن الكريم بوصفها مصدرًا مهمًا لدراسة تاريخ الفكر النحوي، وتعميق الصلة بين الدراسات النحوية والتفسيرية.

ويعود اختيار هذا الموضوع إلى أهمية كتب إعراب القرآن الكريم في حفظ التراث النحوي وتوثيق مناهج العلماء في تفسير التراكيب القرآنية، وإلى الحاجة إلى دراسة التوجيه النحوي فيها دراسة تحليلية تجمع بين التأويل والتعليل والخلاف النحوي في إطار منهجي واحد، فضلًا عن قلة الدراسات التي تناولت هذه المحاور مجتمعة، والرغبة في الكشف عن الأسس التي اعتمدها معربو القرآن في ترجيح الأوجه الإعرابية وبيان أثرها في تطور الدرس النحوي.

ويهدف البحث إلى التعرف إلى منهج التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم، وبيان أثر التأويل النحوي في توجيه الإعراب، والكشف عن دور التعليل النحوي في تفسير الأحكام الإعرابية، والوقوف على أثر الخلاف النحوي في تعدد التوجيهات الإعرابية، مع إبراز الأسس التي اعتمدها أصحاب هذه الكتب في الترجيح بين الأقوال النحوية.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في تتبع التوجيهات النحوية الواردة في أبرز كتب إعراب القرآن الكريم، وتصنيفها وتحليلها في ضوء محاور الدراسة، مع الإفادة من المنهج المقارن عند عرض آراء النحويين، والموازنة بينها، وبيان وجوه الاتفاق والاختلاف، والكشف عن أسس الترجيح التي استند إليها أصحاب تلك الكتب.

أما الدراسات السابقة فقد تناولت كتب إعراب القرآن الكريم من زوايا متعددة؛ فمنها ما عُني بدراسة جهود بعض معربي القرآن، ومنها ما تناول تحقيق كتب الإعراب أو دراسة قضايا نحوية محددة، كما أفردت بعض الدراسات التأويل النحوي أو التعليل النحوي أو الخلاف النحوي بالبحث، إلا أنها لم تجمع هذه المحاور الثلاثة في دراسة واحدة تتناول التوجيه النحوي بوصفه منهجًا متكاملًا، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه.

واقتضت طبيعة البحث أن يُقسم إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة. خُصص التمهيد لبيان مفهوم التوجيه النحوي، وكتب إعراب القرآن الكريم، ونشأتها، وأهميتها، وتناول المبحث الأول التأويل النحوي وأثره في توجيه الإعراب، وعالج المبحث الثاني التعليل النحوي وأثره في توجيه التراكيب القرآنية، بينما تناول المبحث الثالث الخلاف النحوي وأثره في تنوع التوجيهات الإعرابية في كتب إعراب القرآن الكريم، ثم خُتم البحث بأهم النتائج والتوصيات.

توطئة : مفهوم الفكر النحوي وكتب إعراب القرآن الكريم

يُقصد بالفكر النحوي جملة المبادئ والأسس والاتجاهات التي اعتمدها النحويون في تفسير الظواهر اللغوية وتقعيدها، وما نتج عن ذلك من مناهج في الاستدلال والتعليل والتأويل والترجيح بين الآراء. وقد تبلور هذا الفكر عبر مراحل متعاقبة، كان للمدرستين البصرية والكوفية أثرٌ بارز في تكوينه، ثم تطور في مؤلفات المتأخرين الذين سعوا إلى الجمع بين الأقوال أو ترجيح بعضها استنادًا إلى السماع والقياس ودلالة السياق.

أما كتب إعراب القرآن الكريم فهي مؤلفات خُصصت لبيان الأوجه الإعرابية للآيات القرآنية، مع تفسير ما يكتنفها من قضايا نحوية وصرفية ودلالية. ولم تقتصر هذه الكتب على عرض الإعراب، بل تضمنت مناقشات علمية واسعة في مسائل الخلاف، وعرضًا لأقوال النحاة والمفسرين، وتعليلًا للأوجه الإعرابية، وترجيحًا بينها، مما جعلها من أهم المصادر التي حفظت التراث النحوي، وأسهمت في بيان أثر الفكر النحوي في تفسير القرآن الكريم.

وتتجلى قيمة هذه الكتب في أنها تمثل تطبيقًا عمليًا للنظرية النحوية على النص القرآني، كما تكشف عن مناهج مؤلفيها في التعامل مع الخلاف النحوي، وحدود اعتمادهم التأويل والتقدير والتعليل، وهو ما يجعل دراستها مدخلًا مهمًا لفهم تطور الفكر النحوي في التراث العربي، وبيان أثره في توجيه إعراب القرآن الكريم.

المبحث الأول : التأويل النحوي وأثره في توجيه إعراب القرآن الكريم

يُعدُّ التأويل من المفاهيم المركزية في التراث النحوي العربي، إذ ارتبط بمحاولة تفسير التراكيب التي يبدو ظاهرها مخالفًا لما استقر من أصول العربية وقواعدها. ولم يكن التأويل عند النحويين خروجًا عن ظاهر

النص أو تكلفًا في تفسيره، بل كان منهجًا علميًا يرمي إلى التوفيق بين النص اللغوي والقواعد المستنبطة منه، اعتمادًا على ما تتيحه العربية من وجوه التركيب ودلالات السياق. ومن هنا اكتسب التأويل مكانة بارزة في كتب إعراب القرآن الكريم، لأنها تعالج نصًا يُعد أصل الاحتجاج اللغوي، وتحرص في الوقت نفسه على بيان انسجام تراكيبه مع أصول العربية، فكان التأويل أحد أهم الوسائل التي اعتمدها معربو القرآن في توجيه الإعراب وترجيح الأوجه المختلفة.

ويُعدُّ التأويل النحوي من أبرز الأسس التي اعتمد عليها النحويون في تفسير التراكيب القرآنية وتوجيهها؛ فهو وسيلة يلجأ إليها العلماء عند ظهور تركيب يخالف في ظاهره ما استقر من قواعد اللغة العربية، فيُحمل على وجهٍ ينسجم مع أصول اللغة ودلالة السياق.

وقد احتل التأويل مكانة بارزة في كتب إعراب القرآن الكريم، إذ لم يقتصر دور معربي القرآن على بيان الأوجه الإعرابية، بل سعوا إلى بيان عللها، وترجيح ما يرونه أقرب إلى نظام العربية وأوفق بسياق الآيات.

ولم يكن التأويل النحوي وسيلةً استثنائية اقتصر استعمالها على تفسير القرآن الكريم، بل هو أصلٌ منهجي في الدرس النحوي العربي، نشأ مع أوائل النحاة حين واجهوا تراكيب عربية صحيحة لا تنسجم في ظاهرها مع القواعد المستنبطة من كلام العرب، فكان التأويل سبيلًا للجمع بين سلامة النصوص وصحة القواعد. ومن ثم أصبح التأويل أحد أهم الأدوات التي اعتمد عليها معربو القرآن في تفسير الظواهر التركيبية التي احتملت أكثر من وجه إعرابي، فكانوا يوازنون بين ظاهر اللفظ وأصول العربية ودلالة السياق والقراءات القرآنية.

وقد كشفت كتب إعراب القرآن الكريم عن تنوع طرائق التأويل النحوي، وكان أكثرها شيوعًا التأويل بالحذف والتقدير، إذ لجأ النحويون إلى تقدير محذوف يدل عليه السياق متى رأوا أن ظاهر التركيب لا يستقيم مع القواعد النحوية أو مع دلالة الكلام. واختلفوا في تقدير هذا المحذوف تبعًا لاختلاف أصولهم النحوية، فكان البصريون يميلون إلى تقليل الحذف وعدم اللجوء إليه إلا عند قيام الدليل، بينما توسع الكوفيون في إجازته، مما انعكس بوضوح في توجيهاتهم لإعراب القرآن الكريم. (1ـ سيبويه،1999م ، 375/1؛ 2ـ الفراء، 2003م ، 315/2؛ 3ـ النحاس ، 1977م ، 776/2؛ 4ـ القيسي ، 1405هـ ، 244/2).

ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين المنهج النحوي بين المدرستين؛ فالبصريون جعلوا القياس أصلًا مقدمًا، ولذلك لم يجيزوا الحذف إلا عند قيام قرينة قوية تدل عليه، وعدّوا الأصل في الكلام الإظهار. أما الكوفيون فقد وسعوا دائرة السماع، وأجازوا كثيرًا من وجوه الحذف اعتمادًا على كثرة ما ورد في كلام العرب، وهو ما انعكس على توجيهاتهم للآيات القرآنية، فكثرت عندهم التقديرات التي رفضها البصريون أو قيدوها بقيود أشد.

ويكشف استقراء كتب إعراب القرآن الكريم أن التأويل النحوي لم يكن على نمط واحد، وإنما تنوعت صوره تبعًا لطبيعة التركيب ومقتضيات السياق، ويمكن رد أكثر هذه الصور إلى خمسة أنماط رئيسة:

- التأويل بالحذف والتقدير.
- التأويل بالحمل على المعنى.
- التأويل بالتقديم والتأخير.
- التأويل بتقدير العامل.
- التأويل بالحمل على الموضع أو المحل.

وقد اختلفت عناية معربي القرآن بهذه الأنواع، إلا أن أكثرها حضورًا هو التأويل بالحذف والتقدير.

التأويل بالحذف والتقدير

ومن أبرز صور الحذف التي تناولها معربو القرآن حذف الموصول، وحذف المبتدأ، وحذف الخبر، وحذف الفاعل، وحذف المفعول به، وحذف المفعول لأجله، وحذف المنادى، وقد تعددت أقوال النحويين في تقدير المحذوف، إلا أن أكثر معربي القرآن كانوا يختارون الوجه الذي تؤيده دلالة السياق ويحقق سلامة المعنى مع أقل قدر من التقدير.

ومن أمثلة ذلك اختلافهم في قوله تعالى :﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ (الرعد: 35) ، حيث اختلف النحويون في توجيه لفظ (مثل)، فذهب سيبويه إلى أن المراد صفة الجنة، بينما ذهب الفراء إلى تقدير محذوف، ورجح عدد من معربي القرآن مذهب سيبويه؛ لأنه أقرب إلى ظاهر اللفظ وأبعد عن التكلف في التقدير، كما اختاره أبو جعفر الطبري، وعدَّه أوفق بالسياق القرآني. (1ـ المبرد ، 1963، 3/225؛ 2 ـ الزجاج ، 1408هـ ، 150/3؛ 3ـ الطبري ، 1405هـ ، 13/109؛ 4ـ النحاس ، 1977م ، 173/2؛ القيسي ، 1405هـ ، 144/1).

ويكشف هذا الخلاف أن منشأ الاختلاف لم يكن في معنى الآية، وإنما في الموقف من الحذف؛ فسيبويه يجعل لفظ (مثل) مستعملًا بمعنى (صفة)، فيستغني عن التقدير محافظةً على ظاهر التركيب، بينما رأى الفراء أن ظاهر اللفظ يقتضي تقدير محذوف. ويلاحظ أن اختيار أكثر معربي القرآن مذهب سيبويه يعكس ميلهم إلى الاقتصاد في التقدير متى أمكن حمل اللفظ على معنى عربي صحيح، وهو اتجاه ينسجم مع أصل بصري مشهور يقضي بأن الحذف خلاف الأصل.

ويرجع منشأ الخلاف في هذه الآية إلى اختلاف النحويين في مدى الحاجة إلى تقدير محذوف؛ فسيبويه يميل إلى إبقاء التركيب على ظاهره متى استقام المعنى، في حين يجيز الفراء التقدير إذا رأى فيه تفسيرًا أوضح للتركيب، وهو اختلاف يعكس تباين المنهج البصري والكوفي في التعامل مع الحذف.

وقد رجح أكثر معربي القرآن مذهب سيبويه؛ لأنه يوافق ظاهر النظم، ويقلل من اللجوء إلى التقدير، وهو أصل منهجي تكرر في كثير من توجيهاتهم.

ويترتب على هذا الاختيار أن يبقى التركيب أكثر اتصالاً بالسياق، مع تجنب التكلف في تفسير النص.

ويكشف هذا النموذج أن التأويل بالحذف عند معربي القرآن لم يكن غاية في ذاته، وإنما وسيلة تفسيرية لا يُلجأ إليها إلا إذا اقتضاها الدليل.

ومن المواضع التي أبرزت أثر الخلاف النحوي أيضًا قوله تعالى :﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ (التوبة: 107)، إذ اختلف النحويون في خبر المبتدأ (الذين) ، فذهب أبو جعفر النحاس إلى أن الخبر هو قوله تعالى :﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ﴾ (التوبة : 110) ، بينما قدَّر الكسائي خبرًا محذوفًا، وقد رجح معربو القرآن رأي أبي جعفر النحاس، وعدُّوه أولى؛ لأنه ينسجم مع سياق الآيات، ويغني عن التقدير الذي لا تدعو إليه ضرورة.

ويبرز في هذه الآية أثر منهجين متباينين في النظر إلى الإعراب؛ فالنحاس آثر ربط صدر الكلام بما بعده من غير تقدير، فجعل الخبر قوله: ﴿لا يزال بنيانهم﴾، محافظةً على اتصال السياق، بينما رأى الكسائي أن طول الفصل يقتضي تقدير خبر محذوف. ويكشف هذا الخلاف أن قضية الحذف لم تكن قضية صناعية مجردة، وإنما ارتبطت بفهم انتظام الآيات وعلاقاتها النصية.

كما ظهر أثر التأويل في تقدير الفاعل في قوله تعالى :﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ (يوسف: 35)، إذ ذهب سيبويه إلى تقدير الفاعل، بينما جعل المبرد الفاعل مصدرًا دل عليه الفعل، ورجح عدد من المتأخرين هذا الاتجاه؛ لأنه ينسجم مع أصول العربية في امتناع كون الجملة فاعلًا عند جمهور البصريين، وإن أجاز بعض المتأخرين ذلك.

ومن صور التأويل كذلك حذف المفعول به في قوله تعالى :﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (ال عمران: 35) ، وحذف المفعول لأجله في قوله تعالى :﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء: 176)، وقد اختلفت توجيهات النحويين بين تقدير المحذوف أو حمل الكلام على المصدر أو غير ذلك من الأوجه، غير أن أكثر معربي القرآن رجحوا ما ينسجم مع دلالة الآية وسياقها، بعيدًا عن التقدير المتكلف.

وتكشف هذه النماذج أن التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن لم يكن غايةً في ذاته، وإنما كان أداةً لتفسير النص القرآني في ضوء أصول العربية، وقد تفاوتت مناهج المعربين تبعًا لاختلاف مدارسهم النحوية وموقفهم من القياس والسماع والحذف والتقدير. كما يتبين أن أكثر معربي القرآن كانوا يجنحون إلى الوجه الذي يحقق ثلاثة معايير متلازمة، هي: سلامة الصناعة النحوية، وموافقة السياق، وتقليل التقدير ما أمكن، وهو ما يدل على أن الترجيح عندهم لم يكن قائمًا على مجرد الانتصار لمذهب نحوي، بل على موازنة دقيقة بين القاعدة اللغوية ودلالة النص القرآني.

أسس التأويل عند معربي القرآن

وتكشف النماذج السابقة أن التأويل عند معربي القرآن لم يكن عشوائيًا، وإنما قام على مجموعة من الضوابط المنهجية، من أهمها:

1. المحافظة على ظاهر النص.
2. تقليل الحذف والتقدير.
3. مراعاة دلالة السياق.
4. موافقة القياس.
5. الاحتجاج بالسماع.
6. الربط بين الإعراب والمعنى.

ويتبين من خلال هذا المبحث أن التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم لم يكن مجرد وسيلة لتخريج التراكيب المشكلة، بل كان منهجًا علميًا متكاملًا استند إلى أصول العربية، وربط بين الصناعة النحوية ودلالة السياق، وأسهم في بناء التوجيهات الإعرابية على أسس من القياس والسماع والمعنى. كما يظهر أن اختلاف معربي القرآن في بعض صور التأويل لم يكن اختلافًا في صحة العربية، وإنما اختلافًا في طرائق تفسير النص وترجيح وجوهه، وهو ما يمهد لبحث الأساس المنهجي الذي قامت عليه تلك الترجيحات، والمتمثل في التعليل النحوي.

المبحث الثاني : التعليل النحوي وأثره في توجيه إعراب القرآن الكريم

يُعدُّ التعليل النحوي من أهم الأسس التي قامت عليها النظرية النحوية العربية، إذ لم يكتف النحويون بوصف الظواهر اللغوية، وإنما سعوا إلى الكشف عن الأسباب التي تفسر وقوعها، وربطها بالأصول العامة للغة. ومن ثم أصبح التعليل عنصرًا جوهريًا في بناء الأحكام النحوية، ووسيلة لتفسير الظواهر التركيبية، وترجيح بعض الأوجه الإعرابية على بعض. وقد أفادت كتب إعراب القرآن الكريم من هذا المنهج إفادة واسعة، فلم تقتصر على بيان مواقع الكلمات، بل حرصت على تعليل تلك المواقع، والكشف عن الأسس التي دعت إلى اختيار وجه إعرابي دون غيره، مما جعل التعليل النحوي أحد أبرز معالم الفكر النحوي في هذه الكتب.

كما يُعدُّ من أبرز المرتكزات التي قام عليها الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم، إذ لم يقتصر أصحاب هذه الكتب على بيان الأوجه الإعرابية للآيات، بل سعوا إلى الكشف عن العلل التي اقتضت تلك الأوجه، وربطها بأصول النحو العربي وقواعده. وقد ظهر التعليل عندهم بوصفه وسيلة لفهم النص القرآني وتوجيه تراكيبه، والربط بين الصناعة النحوية والدلالة، حتى غدا أحد أهم معايير الترجيح بين الأقوال النحوية المختلفة. ولم يكن مقصدهم مجرد إقامة القاعدة، وإنما بيان وجه انسجامها مع الأسلوب القرآني، وإظهار ما في التعبير من دقة وإحكام، ولذلك جاءت تعليلاتهم متنوعة، فاستندت تارة إلى القياس، وتارة إلى السماع ، وأخرى إلى دلالة السياق ، أو مقتضى المعنى، وهو ما يعكس نضج الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن

الكريم ، (1ـ سيبويه، 1999م ، 12/1؛ 2ـ ابن جني، 2003م ، 94/1؛ 3ـ الزجاج، 1408هـ ، 52/1؛ 4ـ النحاس، 1977م ، 7/1).

ولم يكن التعليل النحوي عند أصحاب كتب إعراب القرآن قائمًا على مسلك واحد، بل تعددت منطلقاته تبعًا لاختلاف أصولهم النحوية ومناهجهم في توجيه الإعراب. فمنه التعليل القياسي، وهو أكثر الأنواع ورودًا، ويقوم على رد الفروع إلى الأصول المقررة في العربية، كقولهم: الأصل عدم الحذف، أو الأصل تأخر الخبر، أو الأصل إعمال الأقرب. ومنه التعليل السماعي، الذي يستند إلى ما ثبت في كلام العرب من الشواهد واللغات، فيُجعل السماع مبررًا للخروج عن القياس. ومنه التعليل الدلالي، الذي يربط الوجه الإعرابي بما يحققه من انسجام مع المعنى أو السياق القرآني، فيرجح الوجه الذي يكون أبلغ دلالة وأقرب إلى مقصد الآية. كما ظهر التعليل الصوتي في بعض المواضع، ولا سيما في توجيه الظواهر التي عللت بطلب الخفة أو تجنب الثقل أو مراعاة الانسجام الصوتي. ويلاحظ أن هذه الأنواع لا تعمل منفصلة، بل كثيرًا ما تتداخل في توجيه الوجه الإعرابي الواحد، فيجتمع القياس مع الدلالة أو السماع مع مراعاة السياق، وهو ما يكشف عن مرونة المنهج الذي سلكه معربو القرآن في تفسير التراكيب القرآنية .

ومن أكثر أبواب التعليل حضورًا في كتب إعراب القرآن التعليل القائم على مراعاة الأصل النحوي، إذ كان معربو القرآن يحرصون على حمل التراكيب على الأصول المقررة في العربية، ولا يعدلون عنها إلا بدليل من السماع أو السياق. ولهذا كثرت مناقشاتهم لمسائل الحذف، والتقدير، والتقديم والتأخير، وتعاقب العوامل، واختلاف مواقع الكلمات، مع بيان العلة التي اقتضت كل توجيه، وترجيح ما يرونه أقرب إلى أصول العربية وأوفق بسياق الآية.

وباستقراء كتب إعراب القرآن الكريم يتبين أن التعليل عند معربي القرآن لم يجر على نسق واحد، بل دار حول جملة من الأصول المنهجية التي يمكن ردها إلى مجموعة أنماط رئيسة.

أولاً : التعليل القائم على الأصل النحوي (التعليل القياسي)

ومن ذلك اختلافهم في قوله تعالى :﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ (التوبة: 107)، فقد اختلف النحويون في تعيين خبر الموصول ﴿الذين﴾؛ فذهب الكسائي إلى أن خبره محذوف، وقدره :معذَّبون أو هالكون، مستندًا إلى جواز حذف الخبر إذا دل عليه السياق. أما أبو جعفر النحاس فذهب إلى أن الخبر هو قوله تعالى بعد ذلك :﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ (التوبة: 110)، وعدَّ أن إطالة الفصل بين المبتدأ وخبره لا تمنع من صحة الإعراب إذا أمن اللبس، واستشهد لذلك بنظائر من كلام العرب. وقد وافقه مكي بن أبي طالب، ورجح هذا الوجه؛ لأنه يُغني عن التقدير، ويجعل الكلام جاريًا على ظاهره، وهو ما ينسجم مع الأصل الذي يقتضي عدم اللجوء إلى الحذف إلا عند الحاجة.

كما نقل أبو البقاء العكبري القولين، ورجح أن اتصال الخبر بما بعده أولى من تقدير محذوف لا يدل عليه اللفظ صراحة، لأن الأصل في الكلام الإضمار عند قيام الدليل، لا عند إمكان حمل الكلام على ظاهره.

ويكشف هذا المثال أن معربي القرآن كانوا يقدمون الأصل اللغوي على التقدير كلما أمكن، ويجعلون سلامة المعنى وموافقة السياق من أهم ضوابط التعليل النحوي. (1ـ النحاس،1977م ، 206/2؛ 2ـ القيسي ، 1405هـ ، 532/1؛ 3ـ العكبري، 1976م ، 687/2؛ 4ـ أبو حيان، 1992م ، 92/5).

ويكشف هذا الخلاف أن التعليل لم يكن منصبًا على الحكم الإعرابي نفسه، إذ اتفق الجميع على احتياج الموصول إلى خبر، وإنما انصب على الوسيلة التي يتحقق بها هذا الاحتياج؛ فالكسائي جعل الحذف علةً كافية لاستقامة التركيب اعتمادًا على دلالة السياق، بينما رفض النحاس اللجوء إلى الحذف مع إمكان إبقاء الكلام على ظاهره، انطلاقًا من أصل نحوي مقرر يقضي بأن الإضمار خلاف الأصل. ومن ثم فإن الخلاف هنا يعكس اختلافًا في فلسفة التعليل أكثر مما يعكس اختلافًا في الإعراب ذاته.

ومن المسائل التي ظهر فيها أثر التعليل النحوي اختلافهم في قوله تعالى :﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ (يوسف: 35)، فقد ناقش النحويون تعليل إسناد الفعل ﴿بدا﴾ مع خلوه من فاعل ظاهر. فذهب سيبويه إلى أن الفاعل محذوف، والتقدير :ثم بدا لهم رأيٌ أو ثم بدا لهم بداءٌ؛ لأن الفعل لا يستغني عن فاعل، ولا يصح عنده أن تكون الجملة المؤولة بعده هي الفاعل على مذهب جمهور البصريين. أما المبرد فذهب إلى أن الفاعل مصدر مفهوم من الفعل نفسه، أي :بدا لهم بداءٌ، من غير حاجة إلى تقدير لفظ مستقل، وعدَّ ذلك من قبيل إقامة المصدر مقام الفاعل. ونقل الزجاج هذين القولين، ورأى أن تقدير المصدر أولى؛ لأنه أقرب إلى القياس، وأبعد عن التكلف في الإضمار، كما أورد النحاس الأقوال نفسها، مبينًا أن اختلاف النحويين هنا راجع إلى اختلافهم في تعليل العامل لا في أصل الإعراب. وقد رجح مكي بن أبي طالب مذهب البصريين؛ لأنهم جعلوا التقدير منسجمًا مع أصول العربية في امتناع إسناد الفعل من غير فاعل، وهو ما يبين أن التعليل النحوي كان قائمًا على المحافظة على القواعد العامة مع مراعاة خصوصية الأسلوب القرآني. (1ـ سيبويه، 1999م ، 43/1؛ 2ـ المبرد، 1963م ، 148/4؛ 3ـ الزجاج، 1408هـ ، 111/3؛ 4ـ النحاس، 1977م ، 122/2؛ 5ـ القيسي ، 1405هـ ، 410/1).

وليس الخلاف في هذه الآية واقعًا في لزوم الفاعل، فذلك أمر مجمع عليه، وإنما وقع في تعيين العلة التي يفسر بها هذا الفاعل؛ فسيبويه رأى أن المحافظة على الأصل النحوي تقتضي تقدير فاعل محذوف، بينما اكتفى المبرد بالمصدر المفهوم من الفعل، لأن المصدر عنده يؤدي وظيفة الفاعل من غير حاجة إلى تقدير لفظ مستقل، وهو تعليل يهدف إلى تقليل المحذوفات ما أمكن.

ويتبين من هذين النموذجين أن التعليل النحوي عند معربي القرآن لم يكن تعليلًا شكليًا، بل كان قائمًا على أصول منهجية واضحة، أبرزها تقديم الأصل على التقدير، والاحتكام إلى القياس عند عدم وجود السماع، وربط الإعراب بالسياق والمعنى، وهو ما أكسب كتب إعراب القرآن مكانة متميزة في تاريخ الفكر النحوي.

ثانياً : التعليل القائم على تقليل التقدير

ومن صور التعليل النحوي التي أكثر معربو القرآن من مناقشتها التعليل القائم على تقدير المحذوف إذا اقتضاه المعنى، مع اختلافهم في مقدار هذا التقدير ومسوغه ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (آل عمران: 35) ، فقد اختلف النحويون في تعليل نصب كلمة ﴿محررًا﴾؛ فذهب سيبويه إلى أنها حال من الموصول ﴿ما﴾، على اعتبار أن المراد به الحمل الذي سيولد، وأن مجيء الحال هنا موافق لسنن العربية في مجيء الحال من المفعول به إذا كان معلومًا في المعنى. أما الزجاج فبيّن أن الحال هنا مؤولة بمعنى: معتقًا لخدمة بيت المقدس، وأن التعبير بالحال أفاد بيان الغاية المقصودة من النذر، وهو ما يجعل التركيب أبلغ من الاقتصار على مجرد الإخبار. ونقل النحاس هذا التوجيه، ورأى أن العدول إلى الحال أولى من تقدير مفعول ثانٍ أو جملة محذوفة؛ لأن الأصل عدم التقدير ما دام اللفظ يؤدي المعنى المقصود. كما وافق مكي بن أبي طالب هذا الاتجاه، وعدَّه أقرب إلى ظاهر الآية وإلى الاستعمال العربي، إذ لا حاجة إلى إضمار ما يغني عنه ظاهر الكلام. ويظهر من هذه المسألة أن معربي القرآن كانوا يجعلون تقليل التقدير أصلًا من أصول التعليل، فلا يعدلون عنه إلا إذا تعذر حمل الكلام على ظاهره. (1ـ سيبويه، 1999م ، 38/2؛ 2ـ الزجاج، 1408هـ ، 394/1؛ 3ـ النحاس، 1977م ، 286/1؛ 4ـ القيسي، 1405هـ ، 184/1).

وتكشف هذه المسألة عن أصلٍ منهجي مهم في التعليل النحوي عند معربي القرآن، وهو أن التقدير ليس غايةً في ذاته، وإنما يُلجأ إليه عند تعذر حمل الكلام على ظاهره. ولذلك اتجه سيبويه والزجاج والنحاس ومكي بن أبي طالب إلى تخريج لفظة ﴿محررًا﴾ على الحالية، لأن هذا الوجه يستقيم مع ظاهر التركيب، ويؤدي المعنى من غير حاجة إلى إضمار عنصر نحوي جديد. ويلاحظ أن التعليل هنا لم يقم على الصناعة النحوية وحدها، بل تأسس على مبدأ الاقتصاد في التقدير، وهو مبدأ ينسجم مع اتجاه البصريين في تقليل المحذوفات، والمحافظة على ظاهر الكلام ما أمكن.

كما يبرز هذا المثال أن معربي القرآن لم يكونوا ينظرون إلى التقدير بوصفه وسيلة لحل الإشكال الإعرابي فحسب، وإنما كانوا يوازنون بين سلامة الصناعة النحوية وسلامة الدلالة، فإذا أمكن حمل اللفظ على وجه يؤدي المعنى من غير تكلف، عدّوه أولى من اللجوء إلى تقديرات لا ينهض عليها دليل من اللفظ أو السياق. ومن ثم فإن ترجيح الحالية في هذا الموضع لم يكن ترجيحًا إعرابيًا مجردًا، بل كان اختيارًا منهجيًا يعكس أحد الأصول التي حكمت التعليل النحوي في كتب إعراب القرآن، وهو تقديم ظاهر النص وتقليل التقدير ما وجد إليه سبيل.

ثالثا : التعليل الدلالي

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى :﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (النساء: 176)، فقد أثارت الآية نقاشًا واسعًا بين النحويين في تعليل مجيء المصدر المؤول بعد فعل البيان. فذهب الفراء إلى أن التقدير :يبين الله لكم كراهة أن تضلوا، فجعل هناك مفعولًا لأجله محذوفًا دل عليه السياق. أما الزجاج فذهب إلى أن المعنى :

يبين الله لكم لئلا تضلوا، فجعل (أن) بمعنى (لئلا) ، وهو توجيه قصد به المحافظة على انسجام المعنى مع المقصود من الآية، لأن البيان إنما يكون لمنع الضلال لا لإيقاعه. وذكر النحاس القولين، ثم رجح مذهب الزجاج؛ لموافقته دلالة السياق، ولأن حذف اللام وإرادة التعليل أسلوب معروف في كلام العرب. كما مال أبو حيان إلى هذا التوجيه، وعدَّه أظهر من جهة المعنى؛ لأن المقصود بيان الأحكام صيانةً للمكلفين من الوقوع في الخطأ. ويكشف هذا المثال أن التعليل النحوي عند أصحاب كتب إعراب القرآن لم يكن قائمًا على الصناعة وحدها، بل كان يعتمد اعتمادًا كبيرًا على دلالة السياق، وجعل المعنى عنصرًا أساسًا في توجيه الإعراب. (1ـ الفراء، 2003م ، 321/1؛ 2ـ الزجاج، 1408هـ ، 176/2؛ 3ـ النحاس، 1977م ، 513/1؛ 4ـ أبو حيان، 1992م ، 742/3).

ويكشف هذا المثال أن التعليل النحوي تجاوز حدود الصناعة الإعرابية إلى بناء المعنى التفسيري؛ إذ إن جعل (أن) تعليلية يقتضي أن الغاية من البيان منع الضلال، بينما يؤدي تقدير مفعول لأجله إلى تفسير آخر قريب في الدلالة، ومن ثم أصبح الترجيح بين الوجهين قائمًا على مقدار اتساق كل منهما مع مقصد الآية، وهو ما يبرز أثر الدلالة في توجيه الصناعة النحوية.

ولم يقتصر التعليل عند معربي القرآن على الجانب الصناعي، بل امتد إلى التعليل الدلالي، إذ كانوا يربطون بين الوجه الإعرابي وما يترتب عليه من اختلاف في المعنى ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك قوله تعالى :﴿فَقُلْ سَلَامٌ﴾ (الزخرف: 89) ، إذ ذهب سيبويه إلى أن »سلام «خبر لمبتدأ محذوف، أي :أمري سلام، فجعل الجملة دالة على المتاركة والإعراض. أما الفراء فقدر :سلام عليكم، وجعل اللفظ جارياً مجرى التحية. وقد ناقش الزجاج القولين، ورجح الأول؛ لأنه أنسب بسياق الآيات التي جاءت في بيان إعراض النبي ﷺ عن المكذبين بعد إقامة الحجة عليهم، كما رجح النحاس والعكبري هذا الوجه، وعدّاه أوفق بالسياق وأبلغ في الدلالة من تقدير التحية. ويتبين من ذلك أن الترجيح عند معربي القرآن لم يكن مبنيًا على سلامة الإعراب وحدها، وإنما على ما يحققه الوجه المختار من انسجام مع المعنى العام للآية، وهو ما يكشف عن التداخل الوثيق بين النحو والتفسير في كتب إعراب القرآن. (1ـ سيبويه، 1999م ، 286/1؛ 2ـ الفراء، 2003م ، 38/3؛ 3ـ الزجاج، 1408هـ ، 430/4؛ 4ـ النحاس، 1977م ، 112/4؛ 5ـ العكبري، 1976م ، 1187/2).

ويتضح من هذا المثال أن تغير الوجه الإعرابي يؤدي إلى تغير الدلالة البلاغية؛ فحمل (سلام) على الخبر يفيد المتاركة والإعراض، وهو المعنى الذي ينسجم مع سياق السورة، بينما يؤدي تقدير التحية إلى معنى آخر لا تؤيده الآيات السابقة واللاحقة. ومن هنا كان التعليل عند معربي القرآن قائمًا على التكامل بين الصناعة النحوية والسياق التفسيري.

وتكشف هذه النماذج أن التعليل النحوي في كتب إعراب القرآن لم يكن مجرد تفسير جزئي للأحكام الإعرابية، وإنما كان منهجًا علميًا متكاملًا يقوم على رد الظواهر إلى أصولها الكلية، والموازنة بين القياس

والسماع، وربط الصناعة النحوية بالسياق التفسيري. كما يظهر أن اختلاف المعربين لم يكن ناشئًا غالبًا عن تباين في الحكم الإعرابي، وإنما عن اختلاف في العلة المفسرة لذلك الحكم، وهو ما يكشف عن تطور التفكير النحوي وانتقاله من مجرد الوصف إلى بناء نظرية تفسيرية متماسكة في فهم النص القرآني.

ويتبين من خلال هذا المبحث أن التعليل النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم لم يكن مجرد وسيلة لتفسير الأحكام الإعرابية، بل كان منهجًا علميًا يقوم على ربط القاعدة النحوية بالسياق والدلالة، وجعل الترجيح بين الأقوال قائمًا على أسس من القياس والسماع والمعنى. كما يظهر أن اختلاف معربي القرآن في علل التوجيه لم يكن اختلافًا في صحة الإعراب، وإنما اختلاف في مناهج الاستدلال.

ويتبين أن معربي القرآن لم يعللوا الأحكام النحوية بطريقة واحدة، وإنما اعتمدوا أصولًا متعددة، كان أبرزها المحافظة على القياس، وتقليل التقدير، ومراعاة دلالة السياق، والاحتجاج بالسماع، وهو ما يكشف عن أن التعليل عندهم يمثل منهجًا في التفكير النحوي، لا مجرد تبرير للأحكام الإعرابية.

المبحث الثالث : الخلاف النحوي وأثره في تنوع التوجيهات الإعرابية في كتب إعراب القرآن الكريم

يُعدُّ الخلاف النحوي ظاهرة علمية لازمت نشأة الدرس النحوي العربي، ولم يكن مظهرًا للتناقض بين النحويين، وإنما نتيجة لاختلاف مناهجهم في الاستدلال، وتباين مواقفهم من السماع والقياس، واختلافهم في فهم دلالات التراكيب العربية. وقد ظهر أثر هذا الخلاف بوضوح في كتب إعراب القرآن الكريم، إذ لم يقتصر أصحابها على نقل مذاهب البصريين والكوفيين، بل ناقشوا أدلتها، ووازنوا بينها، ورجحوا ما رأوه أقرب إلى أصول العربية ودلالة السياق، مما جعل الخلاف النحوي وسيلة لإثراء التوجيه الإعرابي، لا سببًا في اضطرابه.

يُعدُّ الخلاف النحوي من أبرز الظواهر التي أسهمت في إثراء الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم، إذ لم يكن اختلاف النحويين ناشئًا عن التناقض، وإنما كان ثمرة لاختلاف مناهجهم في فهم النص القرآني، وتفاوتهم في الاحتجاج بالقياس أو السماع، وفي مدى اعتمادهم على دلالة السياق أو الصناعة النحوية. وقد انعكس هذا الخلاف في كتب إعراب القرآن، فحرص أصحابها على عرض الأقوال المختلفة، وبيان أدلتها، ثم الترجيح بينها على وفق ما يقتضيه اللفظ والمعنى، وهو ما أكسب تلك الكتب قيمة علمية كبيرة، وجعلها سجلًا دقيقًا لتطور الفكر النحوي ومدارسه. (1ـ ابن جني، 2003م ، 7/2؛ 2ـ السيوطي، 1409هـ ، 17؛ 3ـ النحاس، 1977م ، 9/1).

ولم يكن الخلاف النحوي عند علماء العربية دليل اضطراب في القواعد أو تناقض في الأحكام، وإنما كان نتيجة طبيعية لاختلاف المناهج التي اعتمدها النحويون في تفسير الظواهر اللغوية؛ إذ تفاوتوا في مقدار اعتمادهم على السماع والقياس، وفي موقفهم من الحذف والتقدير، والحمل على المعنى أو اللفظ، كما اختلفوا في حدود الاحتجاج باللهجات العربية والقراءات القرآنية. ولذلك أصبح الخلاف النحوي مظهرًا من مظاهر حيوية الدرس النحوي، وأداةً لإثراء التفسير الإعرابي للنص القرآني.

ولم يكن أصحاب كتب إعراب القرآن يوردون الخلاف لمجرد جمع الأقوال، وإنما كانوا يتخذونه وسيلة للوصول إلى الوجه الإعرابي الذي يحقق سلامة المعنى، ويتفق مع أساليب العربية. ولهذا جاءت مناقشاتهم قائمة على المقارنة بين مذاهب البصريين والكوفيين، مع بيان ما يؤيد كل مذهب من شواهد القرآن وكلام العرب، ثم اختيار ما يرونه أقرب إلى أصول العربية، دون تعصب لمدرسة بعينها.

وباستقراء كتب إعراب القرآن الكريم يتبين أن الخلاف النحوي عند معربي القرآن لا يخرج في الغالب عن أربعة أسباب رئيسة:

- الاختلاف في الأصول النحوية، كاختلاف البصريين والكوفيين في الحذف والتقدير وإعمال العوامل.
- الاختلاف في الاحتجاج، بين تقديم القياس أو تقديم السماع.
- الاختلاف في تقدير المحذوف، إذا احتمل التركيب أكثر من وجه.
- الاختلاف في مراعاة السياق والدلالة، عند ترجيح أحد الأوجه الإعرابية.

أولًا : الخلاف الناشئ عن اختلاف الأصول النحوية

ومن أبرز أمثلة الخلاف النحوي اختلافهم في قوله تعالى :﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (الصافات: 164)، فقد ذهب الفراء إلى أن التقدير :وما منا إلا من له مقام معلوم، فأجاز حذف الموصول اعتمادًا على ما ورد في كلام العرب من نظائر ذلك، وعدَّ الحذف من قبيل الإيجاز الذي يدل عليه السياق. أما سيبويه وجمهور البصريين فمنعوا حذف الموصول في غير مواضع الضرورة، وقدروا مبتدأ محذوفًا، أي :وما منا أحدٌ إلا له مقام معلوم .ونقل النحاس ومكي بن أبي طالب القولين، ورجحا مذهب البصريين؛ لأن حذف الموصول قليل في الاستعمال، ولأن تقدير المبتدأ ينسجم مع القياس، ويغني عن ارتكاب حذف مختلف فيه. كما مال العكبري إلى هذا الترجيح، وعدَّه أقرب إلى ظاهر النظم القرآني. ويكشف هذا المثال أن اختلاف المدارس النحوية لم يمنع معربي القرآن من الترجيح على أساس قوة الدليل وموافقة الاستعمال العربي، بعيدًا عن التقليد المذهبي. (1ـ الفراء، 2003م ، 126/3؛ 2ـ النحاس، 1977م ، 366/3؛ 3ـ القيسي ، 1405هـ ، 244/2؛ 4ـ العكبري، 1976م ، 1043/2).

ويكشف هذا المثال أن منشأ الخلاف لم يكن في الحكم الإعرابي، وإنما في مدى الاحتجاج بالسماع؛ فالفراء أجاز حذف الموصول اعتمادًا على ما ورد من نظائر في كلام العرب، بينما رفض البصريون التوسع في ذلك؛ لأن القياس عندهم يمنع حذف الموصول إلا في مواضع محدودة. ومن ثم كان الخلاف في حقيقته بين منهجين: أحدهما يقدم السماع، والآخر يقدم القياس.

لا يرجع الخلاف في هذه الآية إلى اختلاف في معنى الآية، وإنما إلى اختلاف النحويين في أصل نحوي، وهو جواز حذف الموصول. فالفراء يجيز ذلك اعتمادًا على السماع، بينما يمنعه البصريون إلا في مواضع محدودة، ولذلك اختلف توجيه الإعراب تبعًا لاختلاف الأصل الذي بُني عليه التوجيه.

أدى اختلاف الأصل النحوي إلى تعدد التوجيهات الإعرابية، مع بقاء المعنى العام محفوظًا.

ويكشف هذا المثال أن اختلاف الأصول النحوية كان من أهم أسباب تنوع التوجيه الإعرابي.

ثانيًا : الخلاف بين القياس والسماع

ومن المواضع التي ظهر فيها أثر الخلاف النحوي قوله تعالى :﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق: 17) ، إذ ذهب سيبويه إلى أن في الآية حذفًا، والتقدير :عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد، لأن الخبر لا يُكتفى فيه بواحد عن اثنين عند جمهور البصريين. أما الفراء فرأى أن لفظ »قعيد «يستعمل للمفرد والاثنين والجمع، فلا حاجة إلى تقدير محذوف، مستشهدًا بما ورد في كلام العرب من إطلاق صيغة المفرد وإرادة التثنية أو الجمع بحسب السياق. وقد عرض النحاس الرأيين، ورجح مذهب سيبويه؛ محافظةً على الأصل في المطابقة بين الخبر والمخبر عنه، في حين مال أبو حيان إلى أن الوجهين سائغان، وإن كان التقدير أولى عند جمهور النحويين. ويبرز هذا المثال أثر اختلاف المناهج في توجيه الإعراب، كما يبين أن معربي القرآن كانوا يوازنون بين القياس والسماع عند الترجيح. (1ـ سيبويه، 1999م، 307/1؛ 2ـ الفراء، 2003م ، 180/3؛ 3ـ النحاس، 1977م ، 31/4؛ 4ـ أبو حيان، 1992م ، 128/8).

ويظهر في هذا المثال أثر اختلاف النحويين في العلاقة بين اللفظ والمعنى؛ فسيبويه نظر إلى ظاهر الصيغة، فرأى أن المطابقة بين الخبر والمخبر عنه تقتضي تقدير خبر ثانٍ، بينما نظر الفراء إلى الدلالة الاستعمالية، فعدَّ لفظ (قعيد) اسم جنس أو لفظًا يستعمل للمفرد وغيره، فلا حاجة إلى التقدير. ويكشف ذلك أن الخلاف لم يكن في الإعراب ذاته، وإنما في معيار تفسير الظاهرة اللغوية.

ثالثًا : الخلاف القائم على اختلاف الدلالة

كما تجلى أثر الخلاف النحوي في توجيه قوله تعالى :﴿فَقُلْ سَلَامٌ﴾ (الزخرف: 89)، فقد ذهب سيبويه إلى أن »سلام «خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير :أمري سلام، أي: متاركة وإعراض. بينما ذهب الفراء إلى أن التقدير :سلام عليكم، فجعل الكلام جارياً مجرى التحية. وقد ناقش الزجاج والنحاس القولين، ورجحا مذهب سيبويه؛ لأن سياق الآيات يدل على المفارقة بعد إقامة الحجة، لا على ابتداء التحية، وهو ما وافقه عليه العكبري في التبيان .ويظهر من هذا الخلاف أن اختلاف التوجيه الإعرابي يؤدي إلى اختلاف لطيف في الدلالة، وهو ما جعل معربي القرآن يربطون بين الإعراب والتفسير، ويجعلون المعنى أساسًا في الترجيح بين الأقوال. (1ـ الزجاج، 1408هـ ، 430/4؛ 2ـ النحاس، 1977م ، 112/4؛ 3ـ العكبري، 1976م ، 1187/2).

ويبرز هذا المثال أن الخلاف النحوي قد يفضي إلى تنوع دلالي لا إلى تعارض في المعنى؛ إذ إن حمل (سلام) على الخبر يفيد المتاركة والإعراض، بينما يؤدي تقدير التحية إلى معنى آخر، وإن كان كلا الوجهين صحيحًا من جهة الصناعة. ولذلك كان معربو القرآن يجعلون السياق عنصرًا حاسمًا في الترجيح، وهو ما يكشف عن التكامل بين التوجيه النحوي والتفسير.

وليس كل خلاف نحوي في كتب إعراب القرآن من نوع واحد؛ فمنه خلاف صناعي لا يترتب عليه اختلاف في المعنى، كاختلافهم في تقدير العامل أو المحذوف، ومنه خلاف دلالي يؤثر في توجيه المعنى التفسيري، ومنه خلاف منهجي يرجع إلى اختلاف المدارس في القياس والسماع، وهو أكثر الأنواع حضورًا في كتب إعراب القرآن.

ويتضح من هذه النماذج أن الخلاف النحوي لم يكن سببًا في اضطراب التوجيهات الإعرابية، بل كان مظهرًا من مظاهر سعة العربية ومرونتها، إذ أتاح تعدد الأوجه في كثير من المواضع مع بقاء المعنى العام للنص القرآني محفوظًا. كما أسهم هذا الخلاف في تنمية ملكة النقد عند أصحاب كتب إعراب القرآن، فلم يكتفوا بنقل الأقوال، بل ناقشوها، ووازنوا بين أدلتها، ورجحوا ما ينسجم مع قواعد العربية ودلالة السياق، وهو ما يكشف عن استقلال منهجهم العلمي، ويبرز القيمة النحوية لهذه الكتب في دراسة التراث اللغوي.

ومن ثم فإن الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم يمثل أحد أبرز مظاهر نضج الفكر النحوي، إذ أسهم في توسيع دائرة البحث، وإبراز مرونة القاعدة النحوية، وربط الصناعة النحوية بالتفسير والدلالة، وهو ما جعل كتب إعراب القرآن مصدرًا رئيسًا لدراسة تطور الفكر النحوي واتجاهاته، وميدانًا رحبًا لتطبيق القواعد على النص القرآني في ضوء أصول العربية ومناهجها المختلفة.

ويلاحظ أن الخلاف النحوي الذي عرضته كتب إعراب القرآن لم يكن منفصلًا عن التأويل والتعليل، بل كان نتيجة لهما؛ فكلما تعددت طرائق التأويل أو اختلفت العلل النحوية تعددت الأوجه الإعرابية، ومن ثم تكاملت هذه المحاور الثلاثة في بناء الفكر النحوي عند معربي القرآن، إذ يمثل التأويل وسيلة تفسير التركيب، ويمثل التعليل بيان سبب اختياره، بينما يجسد الخلاف ثمرة اختلاف المناهج في ذلك كله.

منهج معربي القرآن في إدارة الخلاف النحوي

وتبين النماذج السابقة أن أصحاب كتب إعراب القرآن لم يقفوا عند حدود نقل الخلاف، وإنما اتخذوا منه وسيلة للكشف عن أقوى الأوجه الإعرابية، ولذلك كانوا يعرضون الأقوال، ويذكرون أدلتها، ثم يناقشونها في ضوء القياس والسماع ودلالة السياق، قبل أن يرجحوا ما يرونه أقرب إلى نظام العربية. ومن ثم لم يكن الخلاف عندهم غاية في ذاته، وإنما مرحلة من مراحل بناء التوجيه النحوي.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم من خلال ثلاثة محاور رئيسة، هي: التأويل النحوي، والتعليل النحوي، والخلاف النحوي، بغية الوقوف على المنهج الذي اعتمده أصحاب هذه الكتب في توجيه الإعراب، وبيان أثر ذلك في تطور الفكر النحوي العربي. وقد كشفت الدراسة أن كتب إعراب القرآن لم تكن مجرد مؤلفات تعنى بضبط أواخر الكلمات، وإنما مثلت ميدانًا تطبيقيًا نضجت فيه القضايا النحوية، وظهرت فيه قدرة العلماء على الربط بين الصناعة النحوية ودلالة النص القرآني، مع الإفادة من

جهود المدارس النحوية المختلفة في تفسير التراكيب القرآنية وتوجيهها ، وقد أسفرت الدراسة عن جملة من النتائج والتوصيات ، من أبرزها:

النتائج

1. أثبتت الدراسة أن كتب إعراب القرآن الكريم تمثل مرحلة متقدمة في تطور الفكر النحوي العربي؛ إذ لم يقتصر أصحابها على ضبط الإعراب وبيان وظائفه، بل تجاوزوا ذلك إلى بناء منهج علمي قائم على التأويل والتعليل والموازنة والترجيح، مما أكسب هذه الكتب قيمةً نظرية وتطبيقية في آنٍ واحد .
2. كشفت الدراسة أن التأويل النحوي شكَّل أحد أهم الأدوات المنهجية في توجيه الإعراب، ولم يكن وسيلة للتكلف أو الخروج عن ظاهر النص، وإنما اعتمد على ضوابط علمية دقيقة، أبرزها مراعاة القياس، والاستناد إلى السماع، والاحتكام إلى دلالة السياق، وتقليل اللجوء إلى الحذف والتقدير ما أمكن .
3. تبين أن التعليل النحوي عند أصحاب كتب إعراب القرآن لم يكن تعليلًا شكليًا للأحكام الإعرابية، بل كان منهجًا تفسيريًا متكاملًا، يقوم على تفسير الظاهرة النحوية في ضوء أصول العربية، ويستند إلى جملة من المرتكزات، منها: القياس، والسماع، والدلالة، والسياق، والاقتصاد في التقدير .
4. أظهرت الدراسة أن الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن كان خلافًا منهجيًا في المقام الأول، نشأ عن اختلاف أصول المدارس النحوية في التعامل مع القياس والسماع، والحذف والتقدير، والحمل على اللفظ أو المعنى، ولم يكن خلافًا يؤدي إلى اضطراب النص أو تناقض أحكامه .
5. أكدت الدراسة أن معربي القرآن لم يكونوا مجرد ناقلين لأقوال البصريين والكوفيين، بل مارسوا النقد والموازنة والترجيح، واستندوا في اختياراتهم إلى قوة الدليل، وموافقة الاستعمال العربي، واتساق الوجه الإعرابي مع سياق الآية، وهو ما يعكس استقلال شخصيتهم العلمية .
6. بينت الدراسة أن السياق القرآني مثَّل أحد أهم معايير الترجيح عند معربي القرآن، إذ لم يكن الإعراب غايةً مستقلة، وإنما وسيلة لفهم المعنى، ولذلك اقترن توجيه الإعراب لديهم بالمقاصد الدلالية للنص، الأمر الذي أبرز التداخل الوثيق بين النحو والتفسير .
7. أوضحت الدراسة أن العلاقة بين التأويل والتعليل والخلاف علاقة تكامل لا انفصال؛ فالتأويل يمثل الوسيلة التي يُفسَّر بها التركيب، والتعليل يبين الأساس العلمي لذلك التوجيه، أما الخلاف فيمثل الأثر الطبيعي لتعدد المناهج واختلاف طرائق الاستدلال، وهو ما يكشف عن وحدة البناء المنهجي للفكر النحوي في كتب إعراب القرآن .
8. كشفت الدراسة أن أصحاب كتب إعراب القرآن كانوا يميلون في الغالب إلى المحافظة على ظاهر التركيب القرآني وتقليل التقديرات النحوية، فلا يلجؤون إلى الحذف أو الإضمار إلا إذا اقتضاه دليل لغوي أو دلالي، وهو اتجاه ينسجم مع منهج كثير من البصريين في جعل الحذف خلاف الأصل .
9. أكدت الدراسة أن اختلاف التوجيهات الإعرابية لم يؤدِّ في الغالب إلى تعارض في المعنى العام للآيات، وإنما أفضى إلى تنوع في الدلالات وإبراز جوانب بلاغية وتفسيرية متعددة، مما يعكس مرونة العربية وسعة التعبير القرآني .

10. خلصت الدراسة إلى أن كتب إعراب القرآن تمثل مصدرًا أصيلًا لدراسة تاريخ الفكر النحوي؛ لأنها حفظت آراء المدارس النحوية المختلفة، وبيَّنت طرائق استدلالها، وسجلت تطور مفاهيم التأويل والتعليل والخلاف في إطار التطبيق على النص القرآني.

التوصيات

1. العناية بإعادة دراسة كتب إعراب القرآن الكريم دراسة منهجية مقارنة، تُبرز خصائص كل معرب، وأصوله النحوية، ومنهجه في التأويل والتعليل والترجيح، بدل الاقتصار على جمع الأقوال الإعرابية .
2. تشجيع الدراسات التي تعنى بتحليل الفكر النحوي عند معربي القرآن، بوصفه ميدانًا مستقلًا من ميادين البحث النحوي، يجمع بين الصناعة النحوية والتفسير والبلاغة وأصول الاستدلال .
3. إعداد دراسات تطبيقية متخصصة في مناهج أبرز معربي القرآن، مثل الزجاج، والنحاس، ومكي بن أبي طالب، والعكبري، وأبي حيان، للكشف عن الخصائص المنهجية التي تميز كل واحد منهم في توجيه الإعراب .
4. توسيع البحث في أثر القراءات القرآنية واللهجات العربية في بناء التوجيهات النحوية، لما لذلك من أثر واضح في تفسير أسباب الخلاف بين النحويين وفي تطور النظرية النحوية .
5. إفراد دراسات مستقلة لأنماط التأويل النحوي والتعليل النحوي في كتب إعراب القرآن، مع تصنيفها وفق مناهج الاستدلال، وبيان أثر كل نوع في الترجيح بين الأوجه الإعرابية .
6. إعداد معجم أو موسوعة علمية تجمع علل التوجيهات الإعرابية في كتب إعراب القرآن الكريم، مع تصنيفها بحسب أنواع العلل وأصحابها وأثرها في تفسير النص القرآني، بما يسهم في تيسير الإفادة منها للباحثين .
7. الإفادة من المناهج اللسانية الحديثة في دراسة الفكر النحوي في كتب إعراب القرآن، من خلال قراءة الظواهر النحوية في ضوء التداولية، وتحليل الخطاب، والنحو الوظيفي، مع المحافظة على خصوصية التراث النحوي العربي وعدم إسقاط المناهج الحديثة عليه إسقاطًا .
8. تشجيع تحقيق كتب إعراب القرآن التي ما تزال مخطوطة أو لم تحظ بتحقيق علمي رصين، مع إعداد فهارس موضوعية تسهل الوصول إلى القضايا النحوية والتفسيرية التي تضمنتها .
9. بناء قاعدة بيانات رقمية للتوجيهات الإعرابية الواردة في كتب إعراب القرآن، تُصنف بحسب الآيات والقضايا النحوية وأقوال العلماء، بما يسهم في تطوير الدراسات المقارنة والاستفادة من التقنيات الرقمية في خدمة التراث .
10. الاهتمام بإدراج مناهج معربي القرآن في مقررات الدراسات العليا في أقسام اللغة العربية والدراسات القرآنية؛ لما تمثله من نموذج متكامل لتداخل علوم النحو والتفسير والقراءات والبلاغة، ولما تكشف عنه من تطور في مناهج الاستدلال والترجيح.

المصادر

- ابن جني، أ. ف. ع .(2003) .الخصائص (عبد الحميد هنداوي، تحقيق). دار الكتب العلمية.
- ابن عطية الأندلسي، ع. ا. (1412هـ) .المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز .طبعة دولة قطر.
- أبو حيان الأندلسي، م. ب. ي .(1992) .البحر المحيط (زهير جعيد، تحقيق). دار الفكر.
- السيوطي، ج. ا. (1409هـ) .الاقتراح في أصول النحو وجدله (محمد فجال، تحقيق). مطبعة الثغر.
- السيوطي، ج. ا .(2002) .الإتقان في علوم القرآن (مصطفى ديب البغا، تحقيق). دار ابن كثير.
- سيبويه، ع. ب. ق .(1999) .الكتاب)أميل يعقوب، تحقيق). دار الكتب العلمية.
- السمين الحلبي، أ. ب. ي. (1415هـ) .الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (أحمد الخراط، تحقيق). دار القلم.
- الطبري، م. ب. ج. (1405هـ) .جامع البيان في تأويل آي القرآن .دار الفكر.
- العكبري، أ. ا. ع .(1976) .التبيان في إعراب القرآن (علي محمد البجاوي، تحقيق). مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- الفراء، ي. ب. ز .(2003) .معاني القرآن (فائق محمد خليل اللبون، إعداد). دار إحياء التراث العربي.
- القرطبي، م. ب. أ. (1372هـ) .الجامع لأحكام القرآن (أحمد عبد الحليم البردوني، تحقيق). دار الشعب.
- القيسي، م. ب. أ. (1405هـ) .مشكل إعراب القرآن (حاتم صالح الضامن، تحقيق، ط2). مؤسسة الرسالة.
- المبرد، م. ب. ي .(1963) .المقتضب (محمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق). عالم الكتب.
- النحاس، أ. ج. أ .(1977) .إعراب القرآن (زهير غازي زاهد، تحقيق). مطبعة العاني.
- الزجاج، إ. ب. س. (1408هـ) .معاني القرآن وإعرابه (عبد الجليل عبده شلبي، تحقيق). عالم الكتب.
- الزمخشري، م. ب. ع .(2002) .الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (خليل مأمون شيحا، تحقيق). دار المعرفة.